Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 49, No. 112, PP39-49
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد ٤٩، العدد ١١٢، ص ٣٩-٤٩
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

التعليل النحوي عند الرَّصَّاص في كتابه منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب

رياض عبود إهوين [١](*) ، حسين معروف حسين [٢]
(١) الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب /قسم اللغة العربية، بغداد، العراق
(٢) الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب /قسم اللغة العربية، بغداد، العراق
(*) الكاتب المسؤول: riyadhabood79@gmail.com

الملخص
مظاهر الصناعة النحوية كانت حاضرة عند علماء النحو العربي منذ نشأته الأولى، وما زالت سارية على المنهج نفسه، وكان الرَّصَّاص شديد الحرص على تفسير النصوص وإظهار المعاني بدقة تتوافق مع القاعدة النحوية، ونظراً لهذه الظاهرة ومكانتها عند علماء النحو العربي؛ فقد سلّط البحث الضوء على أحد أهم جانب فيها ألا وهو التعليل النحوي, إذ أسجم الرَّصَّاص العلل على المسائل النحوية, وجاء بالعديد منها متناولها بالشرح والتوضيح.
الكلمات المفتاحية: الرَّصَّاص, العلة, علة الحمل, علة المعنى.

تأريخ الاستلام: ١٢-٤-٢٠٢٥ تأريخ القبول: ٢٤-٦-٢٠٢٥ تأريخ النشر: ١-١١-٢٠٢٥

Grammatical justification in Al-Rassas's book, Minhaj Al-Talib To achieve the sufficient Ibn al-Hajib

Riyad Aboud Ehwin [1](*), : Hussein Marouf Hussein [2]
(1) **Al-Mustansiriya University / College of Arts / Department of Arabic Language**, Baghdad, Iraq
(2) **Al-Mustansiriya University / College of Arts / Department of Arabic Language**, Baghdad, Iraq
(*) Corresponding author: **riyadhabood79@gmail.com**

Abstract
The manifestations of grammatical industry were present among Arabic grammarians since its first emergence, and they are still valid in the same method. Al-Rassas was very keen on interpreting texts and expressing meanings in a precise manner that is consistent with the grammatical rule. In view of this phenomenon and its status among Arab grammarians, the research sheds light on one of its most important aspects, which is grammatical reasoning. Al-Rassas combined the causes of grammatical issues, providing many of them with explanations and clarifications.
Keywords: al-Rassas, cause, cause of burden, cause of meaning.

Received: 12-4-2025 Accepted: 24-6-2025 Published: 1-12-2025

المقدمة:

أظهر النحاة الأوائل أهمية كبيرة لمعرفة النصوص وفهمها بعمق ولكن لا يتحقق هذا الفهم إلا في ثلاثة موارد رئيسة ألا وهي العلة، والعامل، والتأويل؛ لأن هذه الثلاثة تُعدُّ وسيلةً من وسائل فهم النص، فالتعليل يكشف عن أسباب نص النص؛ أي : لماذا قيل : كذا ؟ فلكذا، فالتعليل يسهم في إقناع المتلقي، ويجيب عن استفهام القارئ، ويزيح الغموض الحاصل في النص، ويساعد على استيعاب الجملة؛ لذا سنسلط الضوء على التعليل النحوي عند الرَّصَّاص في كتابه (منهاج الطالب).

العلة لغةً واصطلاحًا :

DOI: https://doi.org/10.23851/mjs.v36i3.1670

This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.
هذه المقالة مفتوحة المصدر، وتُنشر بموجب شروط وأحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CC BY) .

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 49, No. 112, PP39-49
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد ٤٩، العدد ١١٢، ص ٣٩-٤٩
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

العلة في اللغة : تعني المرض، يقول ابن منظور : علَّ يعلُّ واعتلَّ أي مرض، واعتل عليه بعلة واعتله إذا اعتاقه عن أمر (الأنصاري، ١٤١٤ للهجرة، صفحة ٤٧١/١١)، فالمرض يكون سبباً عائقاً عن تحريره، فالعلة تكون سبباً لمسبب (الملخ، صفحة ٢٩).

أمّا اصطلاحاً؛ فهي : ((ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثرًا فيه)) (الجرجاني، ١٤٠٣ه – ١٩٨٣م، صفحة ١٥٤).

ويُعَدُّ عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي أول من قام بوضع أُسس تهتم بدراسة التعليل النحوي؛((لأنه أول من أفشى القياس وشرح العلل)) (القفطي، ١٤٠٦ه_ ١٩٨٦م) (بكر، صفحة ٣١)، ثم جاء بعده الخليل بن أحمد الفراهيدي واستنبط من عِلَل النحو ما لم يستنبط أحدٌ، وأنَّ تعليلاته كانت يسيره جداً من غير تعقيد ولا اضطراب (بكر، صفحة ٤٧) (الحديثي، دون طباعه، صفحة ١٨٧)، وانتهج على ذلك الأمر تلميذه سيبويه، حتى كثرت عنده التعليلات كثرة مفرطة، فثبَّت جذور التعليل ومدّها في جميع قواعد النحو العربي؛ لذلك ((نجد الكتاب مليئاً بالتعليلات النحوية وغيرها، حتى لا تمرّ مسألة ولا يذكر حكم إلا ويعلل)) (ضيف، صفحة ٨٢، ٨٦) (الحديثي، دون طباعه، صفحة ١٨٧)، وها ابن جني كان لهُ جهدٌ واضح في ذلك، وعنده القدرة على التعليل النحوي؛ لأنهُ ذو عقلية تعليلية، يستنبط النتائج بعضها من بعض، متكأً على أي دليل ملموس، وإن كان ضعيفاً (السامرائي، ١٣٨٩ه - ١٩٦٩م، صفحة ٢٠٧)، وهكذا أصبحت العلل تلعب دوراً مهماً وبارزاً في النحو العربي، وتُعدُ عنصراً أساسيًا في التفسير المنطقي التي تحتاج لهُ بعض المسائل النحوية؛ لبيان معرفتها وفهمها بالشكل العميق الذي ينسجم مع المعيار النحوي الذي ترتديه المسألة، والعلل النحوية لم تكن على درجة ثابتة؛ لأنها لم تصمد أمام أفكار النحويين؛ لذلك تتبع ذهن مستنبطها في القوة والوضوح (الحديثي، دون طباعه، صفحة ١٨٧).

والعلل ثلاثة أنواع عند أبي القاسم الزجاج : ((علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية نظرية)) (الزجاجي، ١٤٠٦ه - ١٩٨٦م، صفحة ٦٤).

ويرى السيوطي أنَّ هناك نوعين من العلة ((علة تَطْردُ على كلام العرب وتخضع لمعيارية لغتهم وتتبعها بشكل حَادٌ، وعلة تُظْهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم)) (السيوطي، ١٤٢٦ه – ٢٠٠٦م، صفحة ٢٥٦).

إلا أنَّ العلة الأولى المطردة على كلامهم هي أكثر استعمالاً من العلة الثانية؛ لذلك تشعبت إلى أربعة وعشرين نوعاً وهي : ((علة سماع، وعلة تشبيه، وعلة استغناء، وعلة استثقال، وعلة فرق، وعلة توكيد، وعلة تعويض، وعلة نظير، وعلة نقيظ، وعلة حمل على معنى، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قُرب ومجاورة، وعلة وجوب، وعلة جواز، وعلة تغليب، وعلة اختصار، وعلة تخفيف، وعلة دلالة حال، وعلة أصل، وعلة تحليل، وعلة إشعار، وعلة تضاد، وعلة أولى)) (السيوطي، ١٤٢٦ه – ٢٠٠٦م، صفحة ٢٥٧).

أما موقف الرَّصَّاص من العلة، فنجده قد أسجم العلل على المسائل النحوية؛ حتى أزاح اللثام عنها، فأطمع أن يزيد في ذلك، ولكن اقتصرت على أبرز ما جاء في كتابه من علل، وقد رتبتها في ضوء ترتيب الأحرف الهجائية، وقد أظهر اهتماماً واضحاً للعلة في كتابهِ (منهاج الطالب) وهذا يدل على تبحرهِ ودقة تحليلاته النحوية، وقد بَرَّز هذا الاهتمام اقسام مختلفة من العلة؛ لذلك لم يقتصر على لفظة (العلة) فحسب، بل استعمل سياقات متنوعة يُعبّر فيها عن العلة، وقد جاء بالعديد من العلل في شرحهِ يمكن إيضاحها على النحو الآتي :

١. علّـة الاتساع :

الاتساع لغةً : يقول ابن فارس (ت٣٩٥ه) : ((الواو والسين والعين كلمة تدل على خلاف الضيق والعسر)) (أبوالحسن، ١٣٩٩ه – ١٩٧٩م، صفحة ١٠٩/٦).

والاتساع اصطلاحا: يعني ((توسيع معنى اللفظ ومفهومه، ونقله من المعنى الخاص الدال عليه إلى معنى أعم وأشمل)) (مبارك، صفحة ٢١٨).

ولقد أخذ الاتساع حيزاً كبيراً عند القدماء، ولا سيما سيبويه الذي أفرد له بابًا بعنوان ((باب استعمال الفعل في اللَّفظ لا في المعنى)) (سيبويه، ١٤٠٨ه_ ١٩٨٨م، صفحة ١/ ٢١١)، وهذا يبرهن على اهتمام النحويين بهذا الشأن، ومن بينهم صاحبنا الرَّصَّاص الذي حرص على الاتساع في كتابهِ (منهاج الطالب)، وبذلك قد سلك طريق المتقدمين من النحويين، ويتضح ذلك في تفسيره؛ لبيان جواز تقديم الظرف على عامله، وإن كان معنوياً، إذ يقول : ((إنّ الحال لا تتقدم على عاملها المعنوي؛ لضعفه، فأما الظرف فيتقدم على عامله وإن كان معنويا، نحو: (أكلُّ يومٍ لك ثوب ؟)، فـ(ثوب) مبتدأ، و(لك) الخبر، وهو في معنى الفعل؛ لأنه بمعنى استقر أو حصل، و(كل) منتصب على الظرفية والعامل فيه (لك)؛ لما فيه من معنى الفعل، وهو متأخر عن الظرف المعمول، وإنما جاز ذلك لاتساعهم في الظروف ما لم يتسعوا في غيرها)) (الرَّصَّاص، ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، صفحة ٣٣٥/١، ٢٢٦/١، ٢٤٦/١، ٣٩٦/١).

يسوّغ الرَّصَّاص جواز تقديم الظرف على عامله، وإن كان معنويا، بعلّة الاتساع؛ لأن الظروف تطاوع وتتسع بخلاف الحال، فالحال لم يصمد أمام المتغيرات التي تطرأ عليه، فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوي.

DOI: https://doi.org/10.23851/mjs.v36i3.1670

This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.
هذه المقالة مفتوحة المصدر، وتُنشر بموجب شروط وأحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CC BY) .

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 49, No. 112, PP39-49
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد ٤٩، العدد ١١٢، ص ٣٩-٤٩
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

٢. علّــة الاستغناء :

الاستغناء لغةً : يعني الكفاية، ((ورجل غانٍ عن كذا أَي مستغنٍ)) (الأنصاري، ١٤١٤ للهجرة، صفحة ١٣٧/١٥)، ((واستغنى الرجلُ : أَصابَ غِنًى)) (الأنصاري، ١٤١٤ للهجرة، صفحة ١٣٧/١٥)، أما في الاصطلاح فيعني ((الاكتفاء بفعل عن فعل أو بصيغة عن صيغة أو باسم عن اسم أو بحرف عن حرف)) (الخويسكي، ١٩٩٦، صفحة ١٢).

والاستغناء أخذ مجالاً واسعاً عند أهل اللغة، يقول سيبويه : إنَّ العرب ((يستغنون بالشيء عن الشيء حتىَّ لا يدخلوه في كلامهم)) (سيبويه، ١٤٠٨ه_ ١٩٨٨م، صفحة ٦٤٦/٣.)، وها ابن جني ايضاً أهتم بشأن الاستغناء وخَصَّ له باب سّماه ((باب في الاستغناء بالشيء عن الشيء)) (جني، صفحة ٢٦٧/١)، وكذلك الرَّصَّاص يُظهر اهتمامه بالاستغناء، ولكن من تفسيره لبعض الاحكام النحوية وشرحهِ للعلل، فقد تطرق إلى علّة الاستغناء عند حديثه عن لام الأمر المطلوب بها الفعل، فيقول : ((وهي لطلب الفعل من الفاعل المتكلم، والغائب نحو (لأضرب أنا) و(ليضرب زيد) ، ولا تدخل في المخاطب فلا تقول : (لتضرب أنت)، وأما قراءة من قرأ ،﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ ﴾ [يونس/ الآية : ٥٨]، بالتاء (خالويه، ١٤٣٠ه- ٢٠٠٩م، صفحة ٥٧) (جني، المحتسب في وجوه شواذ القراءات الايضاح عنها، ١٤١٥ه – ١٩٩٤م، صفحة ١/ ٣١٣،) (زنجلة، ١٤١٨ه- ١٩٩٧م، صفحة ٣٣٣) فشاذّ والقراءة الفصيحة بالياء؛ وعلة ذلك أن المخاطب استغنوا فيه بصيغة الأمر نحو (افعل يا زيد)، فإن كان الفعل مبنياً لِمَا لم يَسمَّ فاعله دخلت (لام الأمر) على الجميع من المتكلم نحو (لأضربْ أنا)، والمخاطب نحو (لتضربْ أنت)، والغائب نحو (ليضربْ زيد))) (الرَّصَّاص، ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، صفحة ٦٦٥/٢، ١٥٠/١).

لقد جَاهَرَ الرَّصَّاص بشذوذ القراءة السابقة؛ لأنها خرجت عن بعض المعايير، من حيث إنَّ لام الأمر لا يصلح دخولها على المخاطب فلا تقول : (لتضرب أنت)؛ لأن المخاطب استغنوا فيه بصيغة الأمر.

٣. علّــة الأصل :

الأصل لغةً : يعني ((أسفل كل شيء، وأصل الشيء : صار ذا أصل، ويقال : استأصلت هذه الشجرة أي ثبت أصلها)) (الأنصاري، ١٤١٤ للهجرة، صفحة ١٦/١١).

والأصل في الاصطلاح : هو ((الحكم الذي يستحقه الشيء بذاته)) (صالح، ١٤٢٧ه_ ٢٠٠٦م، صفحة ٤٣٢).

ومنذ بواكير النحو الأولى نرى اهتمام النحويين بالأصل، ولاسيما كتاب سيبويه، الذي تمسك بالأصل في عدد كبير من المسائل (سيبويه، ١٤٠٨ه_ ١٩٨٨م، صفحة ٢٩/١، ٩٩/١، ١١٧/١، ١٣٧/١، ١٩٢/١، ٢١٨/١، ٢٢٨/١، ٤١٠/١، ١٨٤/٢، ٢٠٥/٢، ٢٦٧/٢، ٢٨٤/٢، ٣١٥/٣، ٣٤٥/٣، ٤٢١/٣، ٤٥٣/٣.)، وكثيرا ما هتفت كتب النحاة بهذا المصطلح، والرَّصَّاص يُظهر اهتمامه بالأصل كثيراً، ويعتلّ بعلة الأصل في عدد من المسائل، ويتكأ في حديثه عن علة الأصل بأمرين الأول منهما : يعلل لما كان هو الأصل، والأمر الثاني : يعلل لمخالفة للأصل، وما جاء على الأصل نجده في حديثه عن الهمزة، فيقول : ((الهمزة أكثر تصرفاً واستعمالا من (هل)، فتستعمل فيما لم تستعمل فيه (هل)، والعلة في ذلك أنها الأصل)) (سيبويه، ١٤٠٨ه_ ١٩٨٨م، صفحة ١٦٥/١، ١٨٦/١، ١٩٠/١، ٢٢٦/١، ٢٧٧/١، ٢٨٩/١، ٢٩٣/١، ٣٤٦/١، ٣٨٩/١، ٣٩٧/١، ٤١٦/١، ٤١٩/١، ٤٢١/١، ٤٩١/٢، ٥٣٤/٢، ٢/ ٥٩٢، ٦٧٨/٢، ٦٨٤/٢،).

وفي هذا الإطار الذي سبق ذكره يشير الرَّصَّاص إلى أنَّ الهمزة أكثر استعمالاً وتصرفاً من أداة الاستفهام (هل)؛ لأن الهمزة أعمُّ فتكون هي الأصل.

وأما تعليله لمخالفة الأصل؛ فقد جاء في حديثه عن المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ، فيقول : ((المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدأ أربعة مواضع [منها] ان يكون المبتدأ والخبر جميعاً معرفتين، نحو(القائم زيد)، فـ (القائم) مبتدأ، و(زيد) الخبر، ولا يجوز أن يكون (زيد) مبتدأ في هذه الصورة، و(القائم) خبر متقدم؛ لأن في ذلك مخالفة الأصل وهو تقديم الخبر لغير فائدة، وقال الإمام يحيى بن حمزة والرازي : (الخبر هو المشتق وهو(القائم) تقدم أو تأخر) (الرازي، ١٤٢٠ه، صفحة ٢٨٥/٢) (اليمني، ١٤٤٤ه – ٢٠٢٣م، صفحة ٢٣٦/١)، وفيه نظر، لما ذكرناه من مخالفة الأصل لغير فائدة)) (الرَّصَّاص، ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، صفحة ٢٢٨/١.).

٤. علّــة الإكراه :

الكره لغةً : يعني ((المشقة، والكره : أن تكلف الشيء فتفعله كارهاً)) (أبوالحسن أ.، ١٤٠٦ه – ١٩٨٦م، صفحة ٧٨٦).

وفي الاصطلاح يعني : ((حمل الغير على أمر يكرهُهُ ولا يريد مباشرته)) (البخاري، ١٣٠٨ ه- ١٨٩٠م.، صفحة ٣٨٢/٤).

والإكراه وارد في العربية وله تأثير كبير على النحو العربي، وقد استعمل سيبويه هذا المصطلح وتطرق له في عدد واسع من المسائل النحوية سواء كانت تعليلية أو غير تعليلية، مثل : ((كرهوا الواو الساكنة بعد الكسر)) (سيبويه، ١٤٠٨ه_ ١٩٨٨م، صفحة ٤٥٩/٣)، وقولهِ : ((كرهوا التقاء همزتين ففصلوا)) (سيبويه، ١٤٠٨ه_ ١٩٨٨م، صفحة ١١٤/٤.)، وقولهِ : ((كرهوا الضمة بعد الكسرة)) (سيبويه، ١٤٠٨ه_ ١٩٨٨م، صفحة ١٧٧/٤)، ولامس الرَّصَّاص مسائله النحوية بهذا المصطلح باختلاف

DOI: https://doi.org/10.23851/mjs.v36i3.1670

This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.
هذه المقالة مفتوحة المصدر، وتُنشر بموجب شروط وأحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CC BY) .

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 49, No. 112, PP39-49
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد ٤٩، العدد ١١٢، ص ٣٩-٤٩
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

مشتقاتهِ وعلل قسم من مسائلهِ بعلّة الإكراه، ويُظهر ذلك في حديثه عن أسماء العدد فيقول : ((قالوا في المذكر : (ثلاثة) وفي المؤنث : (ثلاث)؛ لأنه قد كان كذلك قبل التركيب في حالة الإفراد، فبقي على ذلك ... وأما (عشر) فخالف بعد التركيب حال الإفراد، فقالوا في المذكر : (عشر) من (ثلاثة عشر) إلى (تسعة عشر)، وفي المؤنث : (عشرة) من (ثلاث عشرة) إلى (تسع عشرة)، وعلة ذلك أنهم كرهوا أن يقولوا في المذكر : (ثلاثة عشرة رجلا) فيجمعوا بين تأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة؛ لأنهما قد امتزجا، فحذفوا الهاء فقالوا : (ثلاثة عشر رجلا)، وإنما لم يقولوا في المؤنث (ثلاث عشر) بحذف الهاء من (عشرة) كما كان في حالة الإفراد؛ لأن الهاء إنما حذفت من (عشرة) في المؤنث حال الإفراد لئلا يلتبس بالمذكر، وها هنا قد زال اللبس بحذف الهاء من المذكر، فدخلت في المؤنث فقيل : (ثلاث عشرة امرأة) إلى (تسع عشرة امرأة)، و (ثلاثة عشر رجلًا) إلى (تسعة عشر رجلًا))) (الرَّصَّاص، ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، صفحة ٥٦٤/٢، ٣٧٩/١، ٤٩٤/٢، ٥١١/٢، ٥٦٤/٢، ٦٤٣/٢، ٦٦١/٢، ٧٦٧/٢، ٨١٦/٢.).

لقد اتكأ الرَّصَّاص على علة الإكراه، في بيان اختلاف تراكيب الأعداد؛ لأن اللغة تكره اجتماع تأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة.

٥. علّــة الأولى :

الأولى لغةً : من الْأَوْل؛ يعني الرجوع، يقول ابن فارس : إن الواو واللام والياء أصل صحيح يدلّ على قُرب من ذلك الولي (أبوالحسن أ.، ١٣٩٩ه – ١٩٧٩م.، صفحة ١٤١/٦) (ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي، دون تاريخ، صفحة ٣٠).

وفي الاصطلاح : هو ((أن يبين في الفرع المعنى الذي تعلّق به الحكم في الأصل وزيادة)) (الأنباري، ١٣٩١ه - ١٩٧١م، صفحة ١٣١).

((شرط الترخيم أن يكون الاسم علما زائدا على ثلاثة أحرف نحو (جعفر)، فتقول فيه : يا جعف، وإنَّما اشترط أن يكون علَما؛ لأن العلَم أولى بالخفة؛ لكثرة استعماله، ولأن العلم يعلم ما حذف منه، وإنَّما اشترط أن يكون زائدا على الثلاثة؛ لأنه لو كان على ثلاثة أحرف وحذف منه حرف الترخيم أدى إلى أن يبقى الاسم على حرفين، وليس يوجد في الأسماء المتمكنة اسم على حرفين)) (الرَّصَّاص، ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، صفحة ٢٨٦/١، ١٣١/١، ١٤٢/١، ١٤٦/١، ٢١٨/١، ٢٨٦/١، ٢٨٨/١، ٣٦١/١، ٣٧٦/١، ٤٢٦/١، ٢/ ٥٠٢، ٥٠٦/٢، ٦٣٣/٢).

يوضح النص السابق أنه لابد من توافر شرطين في الاسم، ليكون قابلاً للترخيم، الأول منهما : أن يكون علماً، والشرط الثاني : أن يكون زائدا على ثلاثة أحرف، وعلل الرصاص للشرط الاول بعلة الاولى؛ وذلك لأن العلم أولى بالخفة، ويسوّغ للشرط الثاني بأن لا وجود لاسمٍ من الاسماء المتمكنة على حرفين.

٦. علّــة الحكم :

الحكم لغةً : ((العلم والفقه والقضاء بالعدل، وهو مصدر حكم يحكم)) (الأنصاري، ١٤١٤ للهجرة، صفحة ١٤١/١٢).

أما الحكم في الاصطلاح؛ فهو ((خطاب الشرع المتعلق بفعل المكلف بالاقتضاء أو التخيير)) (الزركشي، ١٤١٤ه – ١٩٩٤م.، صفحة ١٥٦/١).

وقد ذكر السيوطي أن الاحكام النحوية تنقسم على: ((واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، ويتضح أن هذه الاحكام استمدت من أحكام الفقه)) (السيوطي، ١٤٢٦ه – ٢٠٠٦م، صفحة ٤٨) (حمودة، ١٤١٠ه – ١٩٨٩م.، صفحة ٣٤٩).

وقد استدل الرَّصَّاص بالأحكام الظاهرة، والتي تُعدُّ معيارية مهمة عنده يمكن أن يتكأ عليها في تفسير بعض المسائل النحوية، ففسر قول ابن الحاجب : ((التوابع كل ثان بإعراب سابقه من جهةٍ واحدةٍ)) (الحاجب، ١٤١٨ه – ١٩٩٧م، صفحة ٦٢٣/٢)، بأن جهة التابع والمتبوع واحدة؛ لأن حكمهما واحد، إذ يقول : ((فأما التابع فجهته وجهة المتبوع واحدة، فإذا قلت: (جاءني زيد الطويل)، فـ(زيد) ارتفع لأنه فاعل، وكذلك (الطويل) ارتفاعه بالفاعلية؛ لأن حكم الصفة حكم الموصوف)) (الرَّصَّاص، ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، صفحة ٤٢٤/١، ١٣٩/١، ١٤٠/١، ١٨٠/١، ٢٢٢/١، ٢٢٣/١، ٢٣١/١، ٣٣٣/١، ٣٣٨/١، ٤٢٤/١، ٤٣٠/١، ٥٦٨/٢، ٧٤٧/٢.).

يتضح مما سبق أن الرَّصَّاص حكم بالرفع في بيان حكم الفاعل، في قولك : (جاءني زيد الطويل) وكذلك الطويل ارتفع؛ لأنهما يسقيان من دلوٍ واحدٍ وهو الرفع، فزيد ارتفع؛ لأنه فاعل، والطويل ارتفع؛ لأنه محكوم عليه بالفاعلية.

٧. علّــة الحمل :

الحمل لغةً : من ((حملت الشيء على ظهري أحمله حملاً)) (الفارابي، ١٤٠٧ه – ١٩٨٧م.).

ولقد فرق ابن السكيت (ت٢٤٤ه) بين الحَمْلُ بالفتح و والحِمْلُ بالكسر إذ قال: ((الحَمْلُ: ما كان في بطن أو على رأس شجرة، وجمعه أحمال، والحِمْلُ : ما حمل على ظهر أو رأس)) (إسحاق، ١٤٢٣ه – ٢٠٠٢م، صفحة ١١).

DOI: https://doi.org/10.23851/mjs.v36i3.1670

This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.
هذه المقالة مفتوحة المصدر، وتُنشر بموجب شروط وأحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CC BY) .

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 49, No. 112, PP39-49
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد ٤٩، العدد ١١٢، ص ٣٩-٤٩
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

ولقد ورد عن العرب قديماً أنهم ((إذا أعطوا شيئًا من شيء حكماً ما، قابلوا ذلك بأن يعطوا المأخوذ منه حكماً من أحكام صاحبه)) (جني، الخصائص، صفحة ٦٤/١) ,وقد وظّف الرَّصَّاص علة الحمل بثلاثة أقسام : الأول : الحمل على النظير، والثاني : الحمل على النقيض، والثالث : الحمل على المصدر، وجميعها اشتركت في حديثه عن الحمل على المبهم من المكان، إذ يقول ابن الحاجب :((وحمل عليه)) (عند) و(لدى) وشبههما لأبهمهما، ولفظ (مكان)، لكثرته وما بعد (دخلت) على الأصح)) ويفسر الرَّصَّاص قول ابن الحاجب بأنه ((يريد أن سيبويه قال (سيبويه، ١٤٠٨ه_ ١٩٨٨م، صفحة ٤١٤/١): (ما بعد دخلت منتصب على الظرفية؛ لأن (دخلت) لازم)، وهو اختيار المصنّف؛ لأن الشيء يحمل على نظيره ونقيضه ومصدره، ونظير (دخلت) : عبرت، ونقيضه : خرجت، وهما لازمان ومصدره : الفعول، نحو : الدخول، وهو من المصادر اللازمة في الأغلب، فكان لازماً، وعند الجرمي (الاستراباذي، ١٤٢٧ ه، صفحة ٤٩١/١) (اليمني، ١٤٤٤ه – ٢٠٢٣م.، صفحة ٤٠٥/١): (دخلت) متعدّ، وما بعده مفعول به، وليس بظرف فيحتاج إلى تقدير (في)) (الرَّصَّاص، ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، صفحة ٣٢٠/١، ١٤٨/١، ٢٤٦/١، ٢٧٣/١، ٣٢٠/١، ٤٣٣/١، ٤٣٣/١، ٥٦٤/٢، ٦٩٥/٢.).

اتكأ الرصاص على علة الحمل بثلاثة مستويات : الحمل على النظير، والحمل على النقيض، والحمل على المصدر، وأن هذه الثلاثة جميعها اشتركت، لتثبت لنا أن ما بعد دخلت منتصب على الظرفية، بدلالة أن (دخلت) فعلاً لازماً، وما حمل عليه من النظير والنقيض والمصدر كان لازماً أيضاً، فصح أن يكون ما بعد (دخلت) منتصب على الظرفية ولا يحتاج إلى تقدير (في).

٨. علّــة الخفة والثقل:

الخِفّةُ لغةً هي : ((ضد الثقل والرجوح) ، من ((خَفَّ يَخِفُّ خَفّاً، وخِفَّةً : صَارَ خَفِيفاً)) (الأنصاري، ١٤١٤ للهجرة، صفحة ٧٩/٩.).

أما في الاصطلاح؛ فالتخفيف يعني : ((تسهيل ما يثقل على اللسان)) (الأنصاري، ١٤١٤ للهجرة، صفحة ٧٩/٩.) (الرماني، ١٩٦٩م، صفحة ٤٠).

فالخفة هي إحدى طبائع العرب قديماً، فكانوا يسعون إلى التيسير والبساطة على شرط أنها لم تكن مخلة في بنية اللغة ولم تُفسد المعنى المقصود (الوراق، ١٤٢٠ ه _ ١٩٩٩م، صفحة ٦٠).

أما صاحبنا الرَّصَّاص؛ فقد سعى إلى التخفيف في كتابهِ (منهاج الطالب)، وبهذا بان حرصه على اللغة وقام بتهذيب بعض المسائل النحوية، عبر تفسيراته وتعليلاته التي شكلت لمسة توضيحية لهذه لمسائل، ويظهر ذلك في حديثه عن الأسماء الخمسة، إذ قال : ((إذا قُطِعت هذه الأسماء عن الإضافة كان إعرابها بالحركات، فتقول : هذا أَبٌ، ورأيت أَباً، ومررت بأَبٍ وكذلك الباقية ... ويجوز في (فم) مع فتح الفاء كسرها وضمها، لكن الفتح أفصح؛ لأنه أخف)) (الرَّصَّاص، ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، صفحة ٤٢١/١، ١٥٣/١، ٢٧٥/١، ٣١٣/١، ٣٨٢/١، ٤٢١/١، ٥٦٥/٢، ٥٦٦/٢، ٥٧٣/٢، ٥٨٢/٢، ٦٤٦/٢، ٦٤٩/٢، ٨٢٥/٢.).

لقد أثبت النص السابق أن الاسماء الخمسة إذا قطعت عن الاضافة يكون إعرابها بالحركات، ولكن (فم)، يجوز فيها ضم الفاء وكسرها وفتحها، وقد رجح الرَّصَّاص الفتح؛ لأنه أخف، ولكن لنا أن نبين ما الأسباب التي جعلتها على هذه الشاكلة، وما الأسباب التي جعلتها تقبل هذا التوسع، يقول الإمام يحيى بن حمزه العلوي (ت٧٤٩ه) : ((إن (فَمٌ) أصله (فُوهاً) بدليل تصغيره على : (فُوَيهٍ) ... فحذفت لامه لأجل الخفة، فبقي (فُوُ) فثقل بالحركات الإعرابية على الواو، فتطرفها أوجب إعلالها بتحريكها وانفتاح ما قبلها، فكان يلزم قلبها ألفاً، كما في (عصا) فكانت تذهب عند التنوين لالتقاء الساكنين، ويؤدي ذلك إلى أنَّه لا يبقى من حروف الكلمة إلا حرف واحد وهو (الفاء) وإنما أبدلوها ميماً من بين سائر الاحرف من جهة أن الواو مقاربة للميم لكونهما جميعا من حروف الشفة، ثم منهم من يضمّ الفاء مع تخفيف الميم من جهة أن الميم عوضاً عن الواو، فَضُمَّت تنبيهاً على كونها عوضاً منها، ومنهم من يكسر الفاء مع تخفيف الميم أيضاً من جهة أنهم لما عوضوا عنها الميم صار ذلك كتعويض الياء في قولهم (فيَّ)، ومنهم من يشدد الميم مع فتح الفاء فيقول : (فَمّ)؛ لأنهم جعلوها عوضاً عن العين واللام، شددوا من أجل ذلك)) (اليمني، ١٤٤٤ه – ٢٠٢٣م.، الصفحات ١٦٦/٢- ١٦٧.).

والثقل لغة : ((ضدّ الخفّة، تقول منه: ثقل الشيء ثقلا، فهو ثَقيلٌ)) (الفارابي، ١٤٠٧ه – ١٩٨٧م.، صفحة ١٦٤٧/٤).

والثقل في الاصطلاح : يعني ثقل الشَّيء إذا : ((رجح وزنه، عكسه خفَّ)) (عمر، ١٤٢٩ه – ٢٠٠٨م.، صفحة ٣١٩/١).

وعلة الثقل تُعدُّ ظاهرة لغوية أخذت مجالاً واسعاً في اللغة؛ لأنها صدمت بعض الأحكام، على مستوى الصعيد اللغوي، وحين صُدمت هذه القواعد بهذه الظاهرة نبعت تلك التعليلات، وجاءت تحت مسمّى علّة الثقل.

وقد علل صاحبنا الرَّصَّاص بهذه العلة في كتابهِ (منهاج الطالب)؛ وذلك في حديثه عن الترخيم الذي يكون فيه الاسم أكثر من أربعة أحرف، وفي آخره زيادة حرف صحيح وقبل ذلك الحرف مدة، فأنه يحذف منه حرفان، إذ يقول : ((ما كان في آخره زيادة حرف صحيح قبل ذلك الحرف مدة، يعني بالمدة (واواً) قبلها ضمة أو ياء قبلها كسرة أو ألفاً قبلها فتحة، بشرط أن تكون زائدة فإنَّه يحذف منه حرفان أيضاً إذا كان الاسم أكثر من أربعة أحرف نحو : منصور وعمار ومسكين، إذا كانت هذه أعلاماً تقول : يا منصُ

DOI: https://doi.org/10.23851/mjs.v36i3.1670

This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.
هذه المقالة مفتوحة المصدر، وتُنشر بموجب شروط وأحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CC BY) .

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 49, No. 112, PP39-49
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد ٤٩، العدد ١١٢، ص ٣٩-٤٩
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

ويا عمُ ويا مسكُ، فحذف الحرف الأخير للترخيم، وحذف الحرف الذي قبله لأنه حرف علة؛ فهو أولى بالحذف لِثِقَلِهِ، ولأن الحركة التي قبله من جنسه تدل عليه)) (الرَّصَّاص، ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، صفحة ٢٨٨/١، ٥٦٤/٢، ٦٤٦/٢، ٦٤٩/٢.).

يوضح الرَّصَّاص أن الاسم إذا كان أكثر من أربعة أحرف وكان الحرف الأخير منه صحيحاً، مسبوقاً بحرف علّة، قبلهُ مدة، فيحذف منه حرفين عند الترخيم، الأول منهما للغرض المذكور والثاني كونه حرف علّة فهو أولى بالحذف لِثِقَلِهِ.

٩. علّــة الفرار من التقاء الساكنين :

الفرار لغةً : يعني ((الروغان والهرب من فرَّ يفِرُّ فرارا؛ أي : هرب)) (المرسي، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م).

والفرار في الاصطلاح : هو ((ظاهرة لغوية يلجأ إليها العربي الفصيح عندما تتعارض سليقته اللغوية مع نطق يستثقله أو قبيح يتجنبه)) (عجيل، ٢٠١٤م، صفحة ٣٦٩)

تقوم هذه العلة على ((حذف أحد الساكنين، أو تحريك أحدهما فراراً من اجتماعهما)) (صالح، ١٤٢٧ه_ ٢٠٠٦م، صفحة ٣٦٧).

وهذه العلة كَثُرَ ورودها عند القدماء، ولاسيما عند أبي البركات الأنباري، وأكثر منها في تعليلاته الصرفية (صالح، ١٤٢٧ه_ ٢٠٠٦م، صفحة ٣٦٧)، وقد اشار الرَّصَّاص إلى هذه العلة في كتابهِ (منهاج الطالب)، ويوضح في ذلك عدم جواز إضافة ياء التثنية إلى الاسماء المقصورة التي كانت ألفها منقلبة عن واو، إلا في حال رجوعها إلى الأصل، نحو (عصا)؛ وذلك لتجنب اجتماع ساكنين في العربية، وهما ألف التثنية وألف (عصا)، إذ يقول : ((الاسم إذا لحقته علامة التثنية، فإن كان صحيحا نحو (زيد)، أو ملحقا به نحو (ظبي)، أو معتلاً بالياء نحو (القاضي)، الحق بآخره علامة التثنية من غير تغيير، نحو (جاءني الزيدان والظبيان والقاضيان) و(رأيت الزيدين والظبيين والقاضيين)، وكذلك إذا جررت، فإن كان مقصورا وهو الذي في آخره ألف مفردة نحو (عصا) و(رحى)، فإن كانت ألفه منقلبة عن واو وهو ثلاثي ردت إليها، لتعذر بقائها ألفا، نحو (عصا)، فتقول : (عصوان)، و(رأيت عصوين)؛ لأنها لو بقيت ألفا لأدى إلى الجمع بين ساكنين وهما (الألفان) : ألف (عصا)، وألف التثنية، وذلك لا يجوز)) (الرَّصَّاص، ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، صفحة ٥٨١/٢، ١٥٦/١، ٤١٨/١، ٥٨١/٢، ٥٨٨/٢، ٨٢٨/٢، ٨٣٠/٢، ٨٣١/٢.).

يشير الرَّصَّاص إلى عدم جواز اجتماع (ألفين) في الاسم المقصور الذي أخره ألف مفردة، ولحقت به (ألف) التثنية، في حال كانت (ألفه) الأصلية منقلبة عن واو؛ لأن اجتماع (ألفين) في الاسم يؤدي إلى اجتماع ساكنين وذلك باطل.

١٠. علّــة القصد :

القصد لغةً : ((استقامة الطريق، قصد يقصد قصدا، فهو قاصد)) (الأنصاري، ١٤١٤ للهجرة، صفحة ٣٥٣/٣).

والقصد اصطلاحاً هو : ((العزم المتجه نحو إنشاء فعل)) (الإسلامية، ١٤٠٤ - ١٤٢٧ هـ، صفحة ٢٢٨/٢٢)؛ لذلك ((أن قصد القاصد مختص بفعله دون فعل غيره)) (العسكري، صفحة ١٢٦)،

وكان أثر النحويين واضحاً في بيان مقاصدهم في توجيههم لأحكام النحو العربي؛ لأن الغاية التي من أجلها وضعت تلك الاحكام هي معرفة غرض المتكلم وقصدة؛ لذلك وضعوا بصمة الإعراب على الكلام العربي لتفسير الكلام تفسيرا يرتضيه القاصد؛ لأن ((الناس إنما يكلم بعضهم بعضاً ليعرف السامع غرض المتكلم ومقصوده)) (الجرجاني أ.، ١٤١٣ه – ١٩٩٢م)، وتكمن أهمية القصد عند الرَّصَّاص في معرفة قصد المتكلم وبيان حكمه، وقد جاء ذلك في حديثه عن زيادة ألف الندبة في آخر المندوب، فيقول : ((ولك زيادة ألف الندبة في آخر المندوب، فتقول: وازيداه؛ لأن المقصود إظهار التفجع، ومع كثرة الحروف يكثر إظهار التفجع، فزيادة الألف جائزة مع (وا)، وواجبة مع (يا)، نحو (يا زيداه)، وإنما وجب مع (يا زيداه) الألف للفرق بين المنادى والمندوب)) (الرَّصَّاص، ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، صفحة ٢٩١/١، ١٧٩/١، ٢٧٦/١، ٢٩٣/١، ٣٠٤/١، ٣١٢/١، ٣٣٣/١، ٣٤٤/١، ٣٦١/١، ٤٠٥/١، ٤٥٥/١، ٥٥٨/٢، ٥٧٧/٢، ٥٩٤/٢، ٦٠٤/٢، ٦١٨/٢، ٦٣٢/٢، ٦٧٣/٢، ٢).

يوضح النص السابق أمرين الأول منهما: جواز زيادة الألف في آخر المندوب، في حال يكون المندوب بـ (وا)، والثاني وجوب زيادة الألف في آخر المندوب، في حال يكون المندوب بـ (يا)، وعلة وجوب زيادة الألف مع (يا) للتفريق بين المنادى والمندوب، وعلة زيادة الألف في الأمرين هي علة مقصودة المراد منها اظهار التفجع؛ لأن زيادة الحرف تزيد من اظهار التفجع.

١١. علّــة القوة والضعف :

القوة لغةً : هي ((نقيض الضعف، والجمع قوى)) (المرسي، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، صفحة ٤٥٩/٦) (الأنصاري، ١٤١٤ للهجرة، صفحة ٢٠٧/١٥.).

والقوة في الاصطلاح : هي ((تمكن الحيوان من الأفعال الشاقة، وقوى النفس الإنسانية تُسمىّ: قوى عقلية، والقوى العقلية باعتبار إدراكاتها للكليات تسمى : القوة النظرية، وباعتبار استنباطها للصناعات الفكرية من أدلتها بالرأي تسمى : القوة العملية)) (الجرجاني ع.، ١٤٠٣ه – ١٩٨٣م، صفحة ١٧٩).

DOI: https://doi.org/10.23851/mjs.v36i3.1670

This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.
هذه المقالة مفتوحة المصدر، وتُنشر بموجب شروط وأحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CC BY) .

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 49, No. 112, PP39-49
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد ٤٩، العدد ١١٢، ص ٣٩-٤٩
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

وقد اتكأ الرَّصَّاص على علة القوة في بيان خصائص افعال القلوب، إذ ذهب ابن الحاجب إلى القول: ((ومن خصائصها أنه إذ ذكر أحدهما ذكر الاخر بخلاف باب (أعطيت)، ومنها جواز الإلغاء إذا توسطت أو تأخرت لاستقلال الجزأين كلاماً)) (الحاجب، ١٤١٨ه – ١٩٩٧م، صفحة ٩٠١/٣)، يعلّق الرَّصَّاص على ذلك بالقول : ((وذلك لأن أصلهما المبتدأ والخبر فيرجعان إليه، وإنما قال : إذا توسطت أو تأخرت بينهما على أنها إذا تقدمت أعملت؛ لقوتها بالتقدم قال الشيخ : (وقد نقل جواز الإلغاء مع التقدم) (الحاجب، ١٤١٨ه – ١٩٩٧م، صفحة ٩٠١/٣)، ومنه ما رواه نجم الدين (عمر ي.، ١٩٩٦م، صفحة ١٥٦/٤.)في قوله :

كذاكَ أُدَّبْتُ حتى صار من خُلُقِي أَنِّي وجدتُ مِلَاكُ الشَّيمَةِ الأَدب (الفارسي، صفحة ١٩/٣،) (الأصفهاني، ١٤٢٤ه – ٢٠٠٣م، صفحة ٨٠٥) (الأندلسي، ١٤٣٤ه، صفحة ٥٦/٦،) (هشام، صفحة ٥٦/٢،) (البغدادي، ١٤١٨ه-١٩٩٧م، الصفحات ١٣٩/٩- ٣٣٥/١٠.)

فرفع ما بعد (وجدت) وهو (ملاك الشيمة) على أنه مبتدأ و(الأدب) خبره قال الشيخ : (وهو ضعيف؛ لأن الفعل مع تقدمه قوي، ومع تأخره ضعيف) (الحاجب، ١٤١٨ه – ١٩٩٧م، صفحة ٩٠١/٣.)؛ بدليل جواز (لزيدٌ ضَرَبتُ)، وامتناع (ضَرَبتُ لزيدٌ)) (الرَّصَّاص، ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، صفحة ٦٩٢/٢، ١٧٥/١، ٢٢٨، ٣٥٢/١، ٣٦٢/١، ٣٩٤/١، ٥٧٩/٢.).

يعالج الرَّصَّاص القول السابق بعلة القوة؛ لأنه يجوز الغاء أفعال القلوب إذا توسطت أو تأخرت، ويرجع السبب إلى قوة التقدم في هذه الأفعال، فضلاً عن أصلهما الذي يرجعان إليه وهو المبتدأ والخبر.

أما الضعف لغةً فهو: ((الضَّعْفُ والضُّعْفُ : خلاف القوة، وقيل : الضعف، بالضم، في الجسد؛ والضعف، بالفتح، في الرأي والعقل)) (الأنصاري، ١٤١٤ للهجرة، صفحة ٢٠٣/٩.).

وقد ذكر صاحب التعريفات أن الضعيف : هو ((ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس؛ بضم القاف؛ في قرطاس بكسرها)) (الجرجاني ع.، ١٤٠٣ه – ١٩٨٣م، صفحة ١٣٨)، كذلك الضعيف : هو ((ما انحط عن درجة الفصيح)) (السيوطي ا.، ١٤٠٦ه-١٩٨٦م، صفحة ١٦٩/١.)، وقد اتكأ الرَّصَّاص على علة الضعف أيضاً في معالجة بعض المسائل النحوية، إذ استعملها في بيان حال العامل إذا كان حرفاً والضمير مرفوع بذلك الحرف يتعذر اتصال الضمير، فيقول : ((إن العامل إذا كان حرفًا والضمير مرفوع بذلك الحرف تعذر الاتصال ... نحو قوله : (ما أنت قائما)، فإن قوله : (أنت) ضمير مرفوع بـ(ما) الحجازية، و(قائما) خبرها، فلو اتصل بـ(ما) لأدى إلى استتاره، إذا كان ضمير الغائب فيما إذا قلت : (زيد ما هو قائما)؛ لأن الضمير المفرد الغائب يستتر ... والحرف لا يجوز أن يستتر فيه الضمير؛ لضعفه، فلما أدى الاتصال إلى وجوب الاستتار في بعض المواضع، وهو لا يجوز الاستتار في الحرف، ترك الاتصال لذلك العذر)) (الرَّصَّاص، ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، صفحة ٤٨٦/٢، ٢٣٣/١، ٢٤٥/١، ٣٣٤/٣٢٩،١/١، ٣٣٥/١، ٣٣٧/١، ٣٥١/١، ٣٩٦/١، ٦٠٦/٢.).

يذكر الرَّصَّاص أن الضمير لا يستطيع أن يستتر في الحرف؛ لأن وعاء الحرف ضيق فلا يقدر أن يحوز الضمير أو يتولاه.

١٢. علّـة اللبس :

اللَّبْسُ لغةً: يعني الخلط، يقول الخليل : هو ((خَلط الأمور بعضِها ببعضٍ إذا التَبَسَتْ)) (الفراهيدي، بدون تاريخ، صفحة ٢٦٢/٧).

أما اللَّبْسُ في الاصطلاح؛ فيعني : ((ما يحتمله اللفظ من دلالات ومعانٍ مختلفة؛ بسبب التركيب النحوي لها)) (وآخرون، ١٩٨٧م، صفحة ٧٨).

وتماشياً مع المساعي التي يقدّمها علماء اللغة وبدوافع الحب الذي يحملونه لهذا التراث نجد أنَّ جلال الدين السيوطي قد أفرد بابًا في كتابهِ (الأشباه والنظائر) بعنوان: (اللبس، محذور)، يهدف فيه إلى سلامة اللغة وحمايتها، فيقول: ((الإعراب، إنما وضع في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلفة عليها، ولذلك استغنى عنه في الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصلات، لأنها دالة على معانيها بصيغها المختلفة فلم تحتج إليه)) (السيوطي ج.، الأشباه والنظائر في النحو، صفحة ٥٨٠/١)، وقد أبدى علماء اللغة اهتماماً بالغاً للحفاظ على سلامة النصوص، وفهمها بشكل أدق ممَّا يظهر عليها، ومن بينهم الرَصَّاص، فقد بان حرصه واهتمامه على النصوص بما تحمل من دلالات متعددة ومختلفة، إذ نجد له عدداً من التعليلات يفسرها بعلة اللبس، وقد يستعمل علة اللبس أحياناً لأمن اللبس ويستعمله أحياناً لانتفاء اللبس، واستعمل علة أمن اللبس في حديثه عن الأفعال الناقصة وجواز تقديم خبرها على اسمها، يقول ابن الحاجب : ((الأفعال الناقصة ما وضع لتقرير الفاعل على صفةٍ وهي : كان، وصار، وأصبح، وأمسى، وأضحى، وظلّ، وبات، وعاد، وآضَ، وغدا، وراح، ومازال، وما برح، وما انفك، وما دام، وليس ... ويجوز تقديم أخبارها كلها على أسمائها)) (الحاجب، ١٤١٨ه – ١٩٩٧م، صفحة ٩١٥/٣)، ويعلّق صاحبنا الرَّصَّاص على جواز تقديم أخبارها على اسمائها، فلك أن تقول : ((كان قائماً زيد. وكذلك باقيها، وذلك إذا لم يمنع مانع، فإن منع مانع لم يجز، وذلك حيث لا يظهر الإعراب فيهما ولا قرينة يتميز بها الاسم عن الخبر نحو : كان المُعْطِي المَوْلى، فيجب في ذلك تقديم الاسم، ولا يجوز تقديم الخبر عليه؛ لئلا يلتبس أحداهما بالآخر، وكذلك لا يجوز تقديم الخبر نحو : ما كان زيد إلا قائماً؛ لفوات الحصر لو تقدم)) (الرَّصَّاص، ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م).

DOI: https://doi.org/10.23851/mjs.v36i3.1670

This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.
هذه المقالة مفتوحة المصدر، وتُنشر بموجب شروط وأحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CC BY) .

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 49, No. 112, PP39-49
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد ٤٩، العدد ١١٢، ص ٣٩-٤٩
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

أثبت النص السابق جواز تقديم أخبار الأفعال الناقصة على اسمائها؛ وذلك في حال وجود قرينة تفرّق بينهما، وفي حال غِياب القرينة لا يجوز؛ خوفاً من اللبس.

وقد استعمل الرَّصَّاص علة اللبس، لانتفاء اللبس، في حديثه عن وجوب تقديم المبتدأ، فيقول : ((يجب تقديم المبتدأ وهو (زيد)، وتأخير الخبر وهو (قام)؛ لأنه لو قدّم (قام)، وقيل : قام زيد، التبس المبتدأ بالفاعل، ويرد على ذلك التثنية والجمع نحو : الزيدان قاما، والزيدون قاموا، فإنَّ الخبر هاهنا فعل المبتدأ، وهو يجوز تقديم الخبر، تقول : (قاما الزيدان، وقاموا الزيدون)؛ لأنه لا يلتبس هاهنا بالفاعل؛ لأنك تفرد الفعل إذا كان الزيدان فاعلين، وكذلك في الجمع؛ لأنك تقول : (قام الزيدان، وقام الزيدون)، فالعلة الصحيحة أنه إذا كان الخبر فعلا للمبتدأ وجب تقديم المبتدأ إذا كان تأخيره وتقديم الخبر يلتبس بالفاعل، وهو إذا كان مفردًا، فإن كان الخبر فعلا لغيره جاز تقديم الخبر نحو : زيدٌ قام أبوه، فيجوز : (قام أبوه زيد)؛ لعدم اللبس)) (الرَّصَّاص، ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، الصفحات ٢٢٩/١ – ٢٣٠،: ٤٥١/١، ٧٣٤/٢).

يدلّ النص السابق على جواز تقديم الخبر في حال التثنية والجمع وذلك لعدم اللبس، بخلاف الإفراد؛ لأن في حالة الإفراد يلتبس المبتدأ بالفاعل، وكذلك يجوز تقديم الخبر إذا كان الخبر فعلاً لغيره، أي : لغير المتقدم نحو : زيد قام أبوه، فالقيام الحاصل لغير زيد المتقدم، بل اسند القيام إلى (أبو زيد) وليس لزيد نفسه، فجاز تقديم زيد لعدم اللبس.

١٣. علّــة المشابهة :

الشبه لغةً : يعني ((المثل، والجمع أشباه، وأشبه الشّيء الشيء ماثله)) (المرسي، ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م، صفحة ١٩٣/٤.).

والمشابهة في الاصطلاح : هي ((إتفاق الشيئين في الكيفية)) (الحنفي، صفحة ٤٨٣).

جاء في شرح المفصل أنَّ ((الشيء إذا أشبه الشيء أُعطي حكماً من أحكامه، على حسب قوة الشبه، وليس كل شبه بين شيئين يوجب لأحدهما حكما، ولكن الشبه إذا قوي، أوجب الحكم؛ وإذا ضعف، لم يوجب فكلما كان الشبه أخص، كان أقوى؛ وكلما كان أعم، كان أضعف)) (الموصلي،، ١٤٢٢ه- ٢٠٠١م، صفحة ١٦٦/١).

أما صاحبنا الرَّصَّاص؛ فتكلم عن الممنوع من الصرف وقدّم شرحاً يوضح فيه سبب اختلاف حالاتهِ الإعرابية، متكأً في ذلك على علة المشابهة الحاصلة بين الفعل والاسم الممنوع من الصرف، هذا في حال نصبه وجره بالفتحة بدلاً من الكسرة، والعلة وراء ذلك هي شبهه بالفعل، فيقول : ((حكم غير المنصرف ألّا يدخله الكسر والتنوين، وإنَّما جَرُّهُ بالفتحة كنصبه، وعلة ذلك أنه إذا اجتمع في الاسم علتان من العلل التسع المذكورة وهي كلها فرعية صار الاسم فرعاً من وجهين، فأشبه الفعل الذي هو فرع على الاسم من وجهين : أحدهما : إن الفعل مشتق من الاسم.

والآخر: إن الاسم مستغن عن الفعل؛ لأن الكلام يكون من اسمين، والفعل غير مستغنٍ عن الاسم؛ لأنه لا يكون كلام من فعل حتى ينضم إليه اسم، فالفعل غير مستغنٍ عن الاسم فكان أصلاً له، فلما صار الفعل فرعاً من وجهين وغير المنصرف فرعاً من وجهين أشبه الفعل، فمنع من غير المنصرف ما منع من الفعل وهو الجر والتنوين لأجل الشبه المذكور)) (الرَّصَّاص، ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، صفحة ١٦٠/١، ١٤٢/١، ١٤٧/١، ١٤٩/١، ١٦٠/١، ١٦٨/١، ١٨٤/١، ٢٤٨/١، ٢٥٩/١، ٢٦٦/١، ٢٦٨/١، ٢٦٩/١، ٣٣٩/١، ٣٨٤/٣٤٥،١/١، ٣٨٦/١، ٣٩٣/١، ٤٧١/٢، ٢/).

وفي هذا النص يتضح أنَّ الاسم غير المنصرف تكون فيه علتان من العلل التسع المذكورة، وبهذا يحصل شبه بينه وبين الفعل؛ لأن الفعل مشتق من الاسم تُعد بمثابة علة، وأن الفعل غير مستغنٍ عن الاسم، تُعدُّ بمثابة علة أخرى، فصار الفعل فرعاً من وجهين وغير المنصرف فرعاً من وجهين، فمنع ما منع لأجل الشبه المذكور.

١٤. علّــة المعنى :

المعنى لغةً : يعني القصد ((عِنَي بالقول كذا أراد وقصد، أي فَحْواهُ ومَقْصدُهُ)) (الزبيدي، صفحة ١٢٢/٣٩).

وفي الاصطلاح هو : ((مقصد يقع البيان عنه باللفظ)) (الرماني، ١٩٦٩م، صفحة ٤٢).

مما لا يدع مجالاً للشك أن العرب قديماً حرصوا على المعنى فكان له اهتمام خاص؛ لأنه مرتكز من مرتكزات اللغة، ولأن فساد اللغة من فساد المعنى فإذا فسد المعنى لم تكن هناك منفعة من اللفظ أو التركيب، يقول ابن جني : ((إن العرب كما تُعنى بألفاظها فتُصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب أخرى وبالأسجاع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدراً في نفوسها)) (جني، الخصائص، صفحة ٢١٦/١.).

وهذا القول يبرهن على عناية العرب الفائقة واهتمامهم الشديد بالمعنى، وكان من بينهم الرَّصَّاص الذي أولى المعنى اهتماماً واضحاً في كتابهِ (منهاج الطالب) وبخاصةٍ في شرحهِ للعلل النحوية، ووردت علّة المعنى في حديثه عن الظروف (مذ ومنذ) التي يقع بعدها مصدر أو فعل أو (أَنْ) المفتوحة المخففة أو المشددة، فيقول ابن الحاجب : ((ومذ ومنذ بمعنى أول المدة فيليهما المفرد المعرفة ... وقد يقع المصدر أو الفعل أو (أَنْ) فَيُقَدَّرُ زمانٌ مضاف)) (الحاجب، ١٤١٨ه – ١٩٩٧م، صفحة ٧٧٨/٣.)، يعلّق الرَّصَّاص على ذلك بالقول : ((إذا وليهما المفرد المعرفة، وذلك نحو قولك : (ما رأيته مذ يوم الجمعة)؛ أي: أول المدة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة، وإنما اشترط إذا كانت، بمعنى أول المدة أن يليها المفرد المعرفة؛ لتتعين وتتبين الأولية المقصودة، ألا ترى أنك إذا قلت : (مذ يومان) أو (مذ يوم) لم يتعين ؟ ... وقد يقع المصدر بعدهما نحو (ما رأيته مذ سفره)، أو الفعل نحو (ما

DOI: https://doi.org/10.23851/mjs.v36i3.1670

This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.
هذه المقالة مفتوحة المصدر، وتُنشر بموجب شروط وأحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CC BY) .

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 49, No. 112, PP39-49
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد ٤٩، العدد ١١٢، ص ٣٩-٤٩
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

رأيته مذ سافر)، أو (أَنْ) المفتوحة المخففة نحو (ما رأيته مذ أَنْ سافر)، أو (أَنَّ) المفتوحة المشددة نحو (ما رأيته مذ أَنَّه سافر) (فيقدر زمان مضاف)؛ أي: إذا وقع بعدهما أحد هذه الأشياء؛ لكون المعنى لا يستقيم إلا بتقديره؛ أي: (ما رأيته مذ زمان سفره)، و(مذ زمان سافر)، و(مذ زمان أَنَّهُ سافر)، لكنه حُذِفَ للعلم به؛ لأن (مذ) بمعنى أول المدة على ما تقدم، وليس أول المدة التي انتفت فيها الرؤية السفر، ولكن زمان السفر، فلذلك قدر)) (الرَّصَّاص، ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، صفحة ٥٥١/٢، ١٣٩/١، ١٧٤/١، ٢٠٣/١، ٢٦٩/١، ٢٩٨/١، ٣٢٧/١، ٣٤٤/١، ٤١٣/١، ٤٢٩/١، ٤٢٩/١، ٥٠٤/٢، ٥١٠/٢، ٥٢٨/٢، ٥٥١/٢، ٥٦٣/٢، ٥٦٧/٢، ٥٧١/٢،).

١٥. علّــة كثرة الاستعمال :

الكثرة لغةً : تعني ((نماء العدد، يقال : كَثُرَ الشيء يكثر كثرة، فهو كثير)) (الأنصاري، ١٤١٤ للهجرة، صفحة ١٣١/٥) (الصحاري،، ١٤٣٠ه -١٩٩٩م.، صفحة ١٤٤/٤.).

أما الاستعمال؛ فهو من ((استعمله أي جعله عاملاً)) (وآخرون م.، صفحة ٦٢٨/٢.)، وفي الاصطلاح : يراد به ((ذكر اللفظ الموضوع ليفهم معناه)) (الحنفي، صفحة ١٣٧).

وكثرة الاستعمال اكتسبت بعض المميزات التي زادت من مكانتها في الدرس النحوي، ولكنها طغت على بعض المعايير النحوية المألوفة، حتى ذاع صيتها وكَثُرَ شيوعها وانتشرت وترسخت في كتب النحاة بمرادفاتها المتعددة، مثل : (كثير في كلامهم، وكثير في كلام العرب) (سيبويه، ١٤٠٨ه_ ١٩٨٨م، صفحة ٢١٧/١، ٣٣٩/١، ٣٤٩/٢، ٤٧٨/٣،) (المالكي، ١٤٠٩ه – ١٩٨٩م، صفحة ٦٤٤/٢، ٧٨٩/٢.)، و(كثيرة في اللغة، واكثرها استعمالاً وجرياناً، وكثرة دورانه واستعماله، وكثير الورود في اللغة) (اليمني، ١٤٤٤ه – ٢٠٢٣م.، صفحة ٢٧/١، ١٥٤/١، ٣٤٩/٢، ٣٩٨/٢، ٤٠٧/٢.)، إمَّا صاحبنا الرَّصَّاص فقد جاء معللاً بهذا المصطلح وزاد عليه مرادفاتهِ المتعددة مثل قولهِ : (كثرت في لسانهم) (الرَّصَّاص، ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، صفحة ٢٥٥/١، ٢٦٤/١.)، وعلة كثرة الاستعمال جاءت في حديثه عن المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم، موضحاً عدم جواز فيه ما جاز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم، نحو (يا غلام غلامي)، ويستثنى من ذلك (يابن أمي) و (يابن عمي)، فيقول : ((أن المنادى المضاف إلى المضاف إلى ياء المتكلم ... ليس يجوز فيه ما جاز في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم ... فلا يجوز في نحو (يا غلام غلامي) ما جاز في (يا غلامي) إلا في شيئين خاصة؛ هما : (يابن أمي) و(يابن عمي)، فيجوز فيهما ما جاز في (يا غلامي)، والعلة فيهما كثرة استعمالهما، فتقول : يابن أمي ويابن عمي، بإثبات الياء مفتوحة أو ساكنة، و(يابن أم ويابن عم) بحذف الياء وكسر الميم، و(يابن أُمَّا يابن عَمَّا) بقلب الياء ألفاً، و(يابن أماه يابن عماه) بإلحاق هاء السكت)) (الرَّصَّاص، ١٤٤١هـ ٢٠٢٠م، صفحة ١٤٨/١، ١٤٩/١، ٢٥٥/١، ٢٦٤/١، ٢٧٥/١، ٢٨٢/١، ٢٨٦/١، ٣١٨/١، ٣٦٧/١، ٢/ ٥٢٨، ٦٢٦/٢، ٦٤٢/٢، ٦٤٦/٢، ٨٢٥/٢.).

يوضح النص السابق أن (يابن أمي ويابن عمي) انمازت في مخالفة المعايير العامة، واتخذت بعض الاحكام الخاصة، من حيث جواز حذف ياء المتكلم؛ لكثرة شيوعها في حال استعمالها كمنادٍ.

الخاتمة:

١. يبرر الرَّصَّاص عدم جواز تقديم الخبر في حال يكون بهما المبتدأ والخبر معرفتين، بعلة مخالفة الأصل من غير فائدة.
٢. اتكأ الرَّصَّاص على علة الإكراه، في بيان اختلاف تراكيب الاعداد؛ لأن اللغة تكره اجتماع تأنيثين فيما هو كالكلمة الواحدة.
٣. إن الرَّصَّاص (حذف وقدر زمانٌ مضاف) للظروف (مذ) و(منذ) الواقع بعدهما مصدر أو فعل أو (أَنْ) المفتوحة المخففة أو المشددة؛ وذلك لعدم انتهاك معنى النص في حال الحذف والتقدير.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

أبوالحسن, أ. ب1399) ه. 1979 –م .(*مقاييس اللغة تحقيق* .Vol)دون طباعه) .(ع .ا .هارون، (.Ed ,دار الفكر،.
أبوالحسن, أ. ب1406) ه. 1986 –م .(*مجمل اللغة* .Vol)الثانية) .(ز .ع .سلطان (.Ed ,بيروت :مؤسسة الرسالة.
إسحاق, إ. ا1423) ه. 2002 –م .(*إصلاح المنطق* .Vol)الاولى) .(م .مرعب (.Ed ,دار إحياء التراث العربي.
الاستراباذي, ر. ا) ١٤٢٧ ه .(*البسيط في شرح الكافية تحقيق* .Vol)الاولى) .(ا .ح .الحلي (.Ed ,المكتبة الأدبية المختصة،.
الإسلامية, ص. ع) ١٤٠٤. -١٤٢٧ هـ .(الموسوعة الفقهية الكويتية .الكويت .
الأصفهاني, أ. ع1424) ه. 2003 –م .(*شرح ديوان الحماسة* .Vol)الاولى) .(غ .الشيخ (.Ed ,بيروت لبنان :دار الكتب العلمية.
الأنباري, أ. ا1391) ه. -١٩٧١م .(*لمع الأدلة في أصول النحو* .Vol)الثانية) .(ا .س .الأفغاني (.Ed ,بيروت :دار الفكر.
الأندلسي, أ. ح1434) ه. .(*التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل* .Vol)الاولى) .(د .ح .هنداوي (.Ed ,دمشق :دار القلم.

DOI: https://doi.org/10.23851/mjs.v36i3.1670

This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.
هذه المقالة مفتوحة المصدر، وتُنشر بموجب شروط وأحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CC BY) .

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 49, No. 112, PP39-49
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد ٤٩، العدد ١١٢، ص ٣٩-٤٩
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

الأنصاري, م. ب 1414) .للهجرة .(*لسان العرب* .بيروت :دار صادر.
البخاري, ع. ا 1308) .ه1890 -م .(*كشف الاسرار عن أصول فخر الاسلامي البزدوي* .شركة الصفاحة العثمانية :مطبعة سنده.
البغدادي, ع. ا1418) .ه1997-م .(*خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب* .Vol)الرابعه) .(ع. ا .هارون (.Ed ,القاهرة :مكتبة الخانجي.
الجرجاني, أ. ب1413) .ه 1992 –م .(*دلائل الإعجاز في علم المعاني* .Vol)الثالثة) .(م. م .فهر (.Ed ,القاهرة :مطبعة المدني.
الجرجاني, ع. ب1403) .ه 1983 –م .(*التعريفات*) .ض. و .الناشر (.Ed ,لبنان :دار الكتب العلمية بيروت.
الحاجب, ج. ا1418) .ه 1997 –م .(*شرح المقدمة الكافية في علم الأعراب* .Vol)الاولى) .(ج. ع .أحمد (.Ed ,المملكة العربية السعودية، مكة المكرمة :مكتبة نزار مصطفى الباز.
الحديثي, خ) .دون طباعه .(*دراسات في كتاب سيبويه* .وكالة المطبوعات.
الحنفي, أ. ب .(n.d.) .*الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية*) .عدنان درويش & ,محمد المصري (.Eds ,بيروت :مؤسسة الرسالة.
الخويسكي, ز. ك .(1996) .*ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف* .Vol)دون طبعه .(جامعة الاسكندرية :دار المعرفة الجامعية.
الرازي, أ. ا1420) .ه .(*مفاتيح الغيب* .Vol)الثالثة .(بيروت :دار إحياء التراث العربي.
الرَّصَّاص, أ. ب1441) .هـ 2020م .(*منهاج الطالب إلى تحقيق كافية ابن الحاجب* .Vol)اولى) .(أ. ب .السالم، (.Ed ,دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
الرماني, ع. ب) .١٩٦٩م .(*رسائل في النحو واللغة -الحدود في النحو) :ت ٣٨٤ هـ(، شرح وتحقيق :، د ط، ،* .Vol) .-دون طباعه) .(الدكتور مصطفى جواد & ,يوسف يعقوب مسكوني (.Eds ,بغداد :دار الجمهورية.
الزبيدي, م. م .(n.d.) .*تاج العروس من جواهر القاموس*) .ج. م .المختصين (.Ed ,وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت.
الزجاجي, أ. ا1406) .ه1986-م .(*الإيضاح في علل النحو* .Vol)الخامسة) .(د. م .المبارك (.Ed ,بيروت :دار النفائس.
الزركشي, أ. ع1414) .ه 1994 –م .(*البحر المحيط في أصول الفقه* .Vol)الاولى .(دار الكتبي.
السامرائي, .ف. ص1389) .ه 1969-م .(*ابن جني النحوي* .Vol)دون طباعه .(مطبعة دار النذير –للطباعة والنشر والتوزيع.
السيوطي, ا. ع1406) .ه1986-م .(*المزهر في علوم اللغة وانواعها*) .م. أ .وآخرون (.Ed ,بيروت :منشورات المكتبة العصرية.
السيوطي, ج. ا1426) .ه 2006 –م .(*الاقتراح في علم أصول النحو*) .م. س .ياقوت (.Ed ,كلية الآداب –جامعة طنطا :دار المعرفة.
السيوطي, ج. ا .(n.d.) .*الأشباه والنظائر في النحو* .Vol)دون طباعه) .(ع. ا .نبهان (.Ed ,دمشق :مطبوعات مجمع اللغة العربية.
الصحاري, س. ب1430) .ه 1999-م .(*الإبانة في اللغة العربية*) .عبد الكريم خليفة, نصرت عبد الرحمن, صلاح جرار, محمد حسن عواد & ,جاسر أبو صفية (.Eds ,مسقط سلطنة عمان :وزراة التراث القومي والثقافة.
العسكري, أ. ه .(n.d.) .*الفروق اللغوية*) .م. إ .سليم (.Ed ,القاهرة مصر :دار العلم للثقافة والنشر والتوزيع.
الفارابي, أ. ن1407) .ه 1987 –م .(*الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية* .Vol)الرابعه) .(أ. ع .عطار (.Ed ,بيروت :دار العلم للملايين.
الفارسي, أ. ا .(n.d.) .*شرح كتاب الحماسة للفارسي)مطبوع مع شروح حماسة أبي تمام دراسة موازنة في مناهجها وتطبيقها*) .(م. ع. علي (.Ed ,بيروت :دار الأوزاعي.
الفراهيدي, أ. ع) .بدون تاريخ .(*العين* .Vol)بدون طباعه) .(إ .السامرائي، (.Ed ,دار ومكتبة الهلال.
القفطي, ا. ج) .١٤٠٦ه _١٩٨٦م .(*انباه الرواة عن انباه النحاة* .Vol)الاولى) .(م. ا .إبراهيم (.Ed ,القاهرة,بيروت :دار الفكر العربي - القاهرة، ومؤسسة الكتاب الثقافية –بيروت،.
المالكي, ع. ب1409) .ه 1989 –م .(*أمالي ابن الحاجب*) .ف. ص .قدارة (.Ed ,بيروت :دار عمار –الأردن –دار الجيل .–
المرسي, أ. ا) .١٤٢١ هـ -٢٠٠٠ م .(*المحكم والمحيط الأعظم* .Vol)الاولى) .(ع. ا .هنداوي (.Ed ,بيروت :دار الكتب العلمية.
الملخ, ح. خ .(n.d.) .*نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين* .Vol)الاولى .(عمان الاردن :دار الشروق للنشر والتوزيع.
الموصلي, ي. ب1422) .ه2001 -م .(*شرح المفصل* .Vol)الاولى) .(د. إ .يعقوب (.Ed ,بيروت :دار الكتب العلمية.
الوراق, ا. ا) .١٤٢٠ ه _١٩٩٩م .(*علل النحو* .Vol)الاولى) .(م. ا .الدرويش (.Ed ,مكتبة الرشد الرياض.
اليمني, ل. ي1444) .ه 2023 –م .(*الازهار الصافية في شرح المقدمة الكافية)شرح كافية ابن الحاجب في النحو* .Vol) .(عبد الكريم محمد النجار & ,أ د .علي محمد أحمد الشهري (.Eds ,دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.
بكر, ح. ب .(n.d.) .*طبقات النحويين واللغويين* .Vol)الثانية) .(ا م .إبراهيم (.Ed ,دار المعارف.
جني, أ. ا1415) .ه 1994 –م .(*المحتسب في وجوه شواذ القراءات الايضاح عنها*) .علي النجدي, عبد الحليم النجار & ,عبد الفتاح إسماعيل الشبلي (.Eds ,القاهرة.
جني, أ. ا .(n.d.) .*الخصائص* .Vol)دون طبعه) .(ا .م .النجار، (.Ed ,دار الكتب المصرية -المكتبة العلمية.
حمودة, ط. س1410) .ه 1989 –م .(*جلال الدين السيوطي عصره وحياته وأثاره وجهوده في الدرس اللغوي* .Vol)الاولى.(
خالويه, ل1430) .ه2009 -م .(*مختصر شواذ القرآن، من كتاب البديع* .بيروت :المعهد الألماني للأبحاث الشرقية.
زنجلة, ل. ا1418) .ه1997 -م .(*حجة القراءات* .Vol)الخامسة) .(س. الأفغاني (.Ed ,بيروت :مؤسسة الرسالة.
سيبويه, ع. ب) .١٤٠٨ه _١٩٨٨م .(*الكتاب* .Vol)الثالثة) .(ع. ا .هارون (.Ed ,القاهرة :مكتبة الخانجي.
صالح, م. س) .١٤٢٧ه _٢٠٠٦م .(*أصول النحو دراسة في فكر الأنباري* .دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع.
ضيف, أ. ش .(n.d.) .*المدارس النحوية* .Vol)السابعه .(دار المعارف.
عجيل, ص. ك2014) .م), العدد .((16الفرار اللغوي في كتاب سيبويه –دراسة في استقرائه واصطلاحه وعلله .*كلية التربية الأساسية - مجلة كلية التربية الأساسية جامعة بابل*.

DOI: https://doi.org/10.23851/mjs.v36i3.1670

This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.
هذه المقالة مفتوحة المصدر، وتُنشر بموجب شروط وأحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CC BY) .

Mustansiriyah Journal of Arts
2025, Vol. 49, No. 112, PP39-49
Mustansiriyah University

مجلة آداب المستنصرية
المجلد ٤٩، العدد ١١٢، ص ٣٩-٤٩
الجامعة المستنصرية

ISSN(p): 1814-635X, ISSN(e): 2521-3520

عمر, أ .م1429) .ه 2008 –م .(.*معجم اللغة العربية المعاصر* .Vol)الاولى .(عالم الكتب.
عمر, ي .ح1996) .م .(*شرح الرضي على الكافية* .Vol)الثانية .(بنغازي :جامعة قان يونس.
مبارك, م .(.n.d) .*فقه اللغة وخصائص العربية دراسة تحليلية مقارنة للكلمة العربية وعرض لمنهج العربية الأصيل في التجديد والتوليد* .Vol)دون طبعه .(دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
ناصر بن عبد السيد أبي المكارم ابن علي, أ .ا) .دون تاريخ .(*المغرب في ترتيب المعرب* .Vol)دون طباعه .(دار الكتاب العربي.
هشام, ع .ا .(.n.d) .*أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* .Vol)دون طباعه) .(ي .ا .البقاعي (.Ed ,دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،.
وآخرون, أ .ي) .١٩٨٧م .(*قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية* .Vol)الاولى .(بيروت لبنان :دار العلم للملايين.
وآخرون, م .ا .(.n.d) .*المعجم الوسيط،* .دار الدعوة.

Funding
This research received no specific grant from any funding agency in the public, commercial, or not-for-profit sectors

Conflict of Interest
The authors declare that there is no conflict of interest regarding the publication of this paper

Acknowledgments
The authors would like to extend their heartfelt thanks to institution, for the moral support provided during the course of this research. The encouragement and guidance provided by the institution have helped tremendously in completing this research.

References

DOI: https://doi.org/10.23851/mjs.v36i3.1670

This article is an Open Access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license.
هذه المقالة مفتوحة المصدر، وتُنشر بموجب شروط وأحكام رخصة المشاع الإبداعي المنسوبة للمؤلف (CC BY) .